خبراء يؤكدون عدم قدرة البلد على تلبية شروطه

برلمانيون : قانون الدفع بالآجل يتعارض مع متطلبات صندوق النقد الدولي

□ بغداد / متابعة المدى

خبراء يؤكدون عدم الالتزام بتعليمات صندوق النقد الدولي

قالت لجنة الخدمات والإعمار النيابية إن رفض مجلس النواب لقانون الدفع بالآجل جاء نتيجة تعارضه مع سياسة صندوق النقد الدولي، مشيرة إلى إمكانية إعادة النظر في هذه القانون في حال طالبت الحكومة بذلك ، في الوقت ذاته أكد عدد من الخبراء أن الحكومة لم تلتزم بتعليمات صندوق النقد الدولي لتطوير مصارفها وتعاملاتها المالية بالشكل المطلوب.

ويذكر ان صندوق النقد الدولي طالب الحكومة العراقية بتغطية العجز المالي الحاصل في الموازنة الاتحادية وتطوير المنظومة المصرفية بشقيها المركزي لا تزال مقتصرة على الحفاظ على قيمة الدينار الوطني من دون تطوير حقيقي للسياسية النقدية في البلاد بحيث توازن السياسية المالية التي تتبعها الحكومة خاصة فيما يتعلق بملف تنفيذ موازنة العام الجاري.

بدوره قال المدير العام لمصرف الرحمة الأهلي السابق عباس شناوة لـ(آكانيوز) إن صندوق النقد الدولي طلب من الحكومة تقليل العجز في الموازنة وهو ما لم تلبه الأخيرة في موازنة عام ٢٠١٢.واضاف شناوة أن الحكومة بحاجة إلى قروض مالية دولية لغرض التأقلم مع متطلبات التنمية الاقتصادية الدولية وحاجة السوق العالمية الى تعاملات مصرفية ومالية عالية الدقة والمستوى".وتابع أن التعاملات المصرفية العراقية لا تزال ابتدائية ولا تتوازن مع تطلعات البلاد والخطط التي يضعها لتنمية وتطوير الهيكلية الداخلية لتلك المصارف بشقيها الحكومي والخاص"، مبيناً أن "العجز في موازنة العام الحالي افتراضي يمكن معالجته عن طريق الاعتماد على بقاء أسعار النفط فوق حاجز ١٠٠ دولار.

من جهته أكد البنك المركزي أن العراق لم يصرف من قرض صندوق النقد الدولي لديه البالغ ٣ مليارات دولار سوى ملياري دولار لأغراض احتياطية ".وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ(آكانيوز) إن الحكومة لم تكن بحاجة إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي سوى لاغراض ائتمانية واحتياطية تخوفاً من الأزمة المالية، منوهاً الى أن "من مصلحة العراق الاستفادة من تجربة الصندوق في تعاملاته المصرفية في المرحلة المقبلة".

واضاف صالح أن العراق اتفق مع الصندوق خلال اجتماعات انتهت امس في العاصمة الأردنية عمان على البدء بتنفيذ خطة عالية المستوى لتطوير تعاملاته المالية في المصارف الاهلية والحكومية".

وأنجز صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي ثاني مراجعة للتقدم الذي حققه العراق في إطار برنامج مدعوم بالقرض، واشترط الصندوق ضرورة أن يجري العراق تعديلات شبه جذرية في النظام الضريبي كشرط أساس لمنحه قروضاً مالية لدعم مشاريعه.

وكان العراق قد قرر منذ مطلع عام ٢٠٠٦ اعادة هيكلة المصارف الحكومية لديه، فيما لا تزال الحكومة تعتمد في تعاملاتها المالية على المصارف الحكومية بنسبة ٨٥٪.

وأبدى صندوق النقد الدولي في الآونة الأخيرة دعمه للاقتصاد العراقي في حال قيامه بعدد من الإجراءات الاقتصادية من ضمنها رفع الأصفار الثلاثة من العملة المحلية.

وكان مجلس النواب قد صادق خلال جلسته التي عقدها في ٢٣ شباط على موازنة العام ٢٠١٢ والتي بلغت ١١٧ تريليون دينار عراقي بما يعادل نحو ١٠٠ مليار دولار أميركي.

وكان وزير المالية ووزير التخطيط ورئيس ديوان الرقابة المالية قد اجتمعوا، في يوم الجمعة التاسع من الشهر الجاري، مع صندوق النقد الدولي في عمان عاصمة الأردن لمناقشة واقع الاقتصاد العراقي، ووضع خارطة جديدة لإنفاق ميزانية العام الحالي، وكان وزير المالية رافع العيساوي طالب بوضع قانون جديد للدفع بالآجل.

على أن الدفع بالآجل لا يخص مشاريع الاسكان واطئة الكلفة فقط بل يشمل جميع مشاريع التنمية في البلاد".

وأضافت الموسوي : في حال الاعتماد على الموازنة في تنفيذ المشاريع فلن يكون هناك تطور عمراني ولا يمكن ان ننهض بالواقع الاقتصادي في البلاد"، مبينةً أن "قانون الدفع بالآجل سيحل العديد من المشاكل التي تواجه عملية البناء والتطور".ولفتت الى امكانية إعادة النظر في قانون الدفع بالآجل وادراجه ضمن قانون الموازنة.

وقد اتفقت في وقت سابق اللجان المالية والاقتصادية والقانونية والنفط والغاز على إلغاء المادة ٢٥ من الموازنة المالية، وأن توضع ضوابط مشددة للمشاريع التي يكون فيها الدفع بالآجل وإضافة فقرة في الموازنة المالية تتعلق بتدقيق حسابات مؤسسات الدولة من قبل مجلس النواب وبشكل شهري وأن يتم إرسال تعليمات الموازنة بعد التصويت عليها الى المحافظات خلال اسبوع.

في غضون ذلك أكد عدد من الخبراء أن الحكومة لم تلتزم بتعليمات صندوق النقد الدولي لتطوير مصارفها وتعاملاتها المالية بالشكل المطلوب، مؤكدين على عدم قدرة العراق على تلبية مطالب الصندوق.

وقال الخبير الاقتصادي علي كه جي بحسب (آكانيوز) إن الحكومة لم تنفذ آليات صندوق النقد الدولي لتطوير تعاملاتها المصرفية والمالية بالشكل المطلوب مقابل منحها قرضاً قيمته ٣ مليارات دولار أميركي، لافتاً الى أن التعاملات المصرفية تتطلب فسح المجال امام التعاملات الالكترونية وتطوير النظام المصرفي الالكتروني لسحب الاموال عن بعد وتوسيع تعاملات المصارف الأهلية مع المؤسسات الحكومية".

وأضاف كه جي أن تعاملات البنك المركزي العراقي الاخير بفرض وصايته المالية والادارية على مصرف الوركاء بـ"غير قانوني".

وكان البنك المركزي قد اعلن عن وضع مصرف الوركاء تحت الوصاية عقب فشل المحادثات مع بنك ستاندرد تشارترد التي بدأت في نيسان ٢٠١١ لشراء حصة فيه، مؤكداً أنه سيتم تعيين إدارة جديدة قريبا.ويذكر أن مجلس المحافظين في البورصة العراقية قرر شطب إدراج شركة مصرف الوركاء من السوق، وفقاً للفقرة التاسعة من المادة الخامسة من تعليمات رقم ثلاثة المعدلة لسنة ٢٠١١، التي تنص على شطب الشركة من الإدراج إذا استمر توقفها عن التداول لمدة ستة أشهر من دون أن تتخذ إجراءات مناسبة لاستئنافه.

ولمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، (٣٥٠) جهاز صراف آلي في جميع أنحاء العراق .وسعى مصرف الوركاء وفقا لتقارير اقتصادية الى الخروج من أزمته المالية من خلال الدخول في مباحثات مع مصرف ستاندرد تشارترد البريطاني لبيعه حصة من أسهمه، لكن المحادثات وصلت الى طريق مسدود. ويأتي قرار وضع الوصاية على مصرف الوركاء في وقت ادخل المركزي آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد، بعد أن انتشرت انباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة وخصوصا إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية.وكشفت اللجنة المالية النيابية عن اتخاذها قرارا بإستدعاء محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي لمناقشته الأزمة المالية التي ضربت مصرف الوركاء الاهلي وآلية اعادته الى المسار الصحيح.وقرر البنك المركزي الاسبوع الماضي وضع وصايته على مصرف الوركاء، أحد اكبر المصارف بسبب تدهور سياسته المالية . وقال البنك إن فرض وصايته على مصرف الوركاء جاء لإنقاذه.

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد، ورفع مستوى قيمة الدينار العراقي ومعالجة التضخم.

الاقتصاد النيابية تطالب المركزي بتسديد مستحقات دائني مصرف الوركاء

□ بغداد /متابعة المدى

طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية البنك المركزي بتسديد جميع الاموال الخاصة بالمواطنين ممن اودعوها في مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل الذي تعرض لأزمة مالية، مؤكدة أن العديد من شكاوى المواطنين ضد مصرف الوركاء وصلت الى اللجنة.

وقال عضو اللجنة محمد خليل بحسب (آكانيوز) إن على الحكومة والبنك المركزي تولي مسؤولية تسديد جميع مستحقات المواطنين المالية المترتبة على مصرف الوركاء الاهلي بعد تعرضه لأزمة مالية، مبينا أن الكثير من المواطنين ضاعت حقوقهم في بمصرف الوركاء.

واضاف خليل: أن العديد من شكاوى المواطنين ضد مصرف الوركاء وصلت الى اللجنة بعد فقدان حقوقهم المالية، بسبب السياسة الخاطئة للمصرف".

وتابع خليل : أن البيئة العراقية في مجال العمل المصرفي تعتبر من البيئات الخصبة في المنطقة من خلال الأرباح التي تتقاضاها من المواطنين. حسب قوله.

في غضون ذلك انتقدت عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب نورة سالم البجاري قرار البنك المركزي بفرض الوصاية على مصرف الوركاء ووصفته بأنه"خاطئ ومستعجل".

وقالت البجاري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن فرض الوصاية من قبل البنك المركزي على مصرف الوركاء سيعدم الثقة بينه وبين المصارف الاهلية الخاصة في الوقت الذي يجب دعم تلك المصارف واستغلالها في تمويل المشاريع الاستثمارية للبلد.وأضافت البجاري: أن هذا القرار جاء مستعجلاً وخاطئاً من قبل البنك المركزي وليس في وقته، كونه سيحد من حرية المصارف الخاصة، داعية إلى دعم المصارف الاهلية بكل ما يحتاجونه من اجل مساهمتها في تنمية اقتصاد البلد.

وأشارت الى أن وزير المالية رافع العيساوي قد صرح من العاصمة الاردنية عمان بأن الوزارة ليس لديها علم بهذا القرار، والبنك المركزي استعجل كثيراً في إصداره.ومن جهته وصف وزير المالية رافع العيساوي قرار البنك المركزي العراقي الاخير بفرض وصايته المالية والادارية على مصرف الوركاء بـ"غير قانوني".

وكان البنك المركزي قد اعلن عن وضع مصرف الوركاء تحت الوصاية عقب فشل المحادثات مع بنك ستاندرد تشارترد التي بدأت في نيسان ٢٠١١ لشراء حصة فيه، مؤكداً أنه سيتم تعيين إدارة جديدة قريبا.ويذكر أن مجلس المحافظين في البورصة العراقية قرر شطب إدراج شركة مصرف الوركاء من السوق، وفقاً للفقرة التاسعة من المادة الخامسة من تعليمات رقم ثلاثة المعدلة لسنة ٢٠١١، التي تنص على شطب الشركة من الإدراج إذا استمر توقفها عن التداول لمدة ستة أشهر من دون أن تتخذ إجراءات مناسبة لاستئنافه.

ولمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، الذي أنشئ في عام ١٩٩٩، (٣٥٠) جهاز صراف آلي في جميع أنحاء العراق .وسعى مصرف الوركاء وفقا لتقارير اقتصادية الى الخروج من أزمته المالية من خلال الدخول في مباحثات مع مصرف ستاندرد تشارترد البريطاني لبيعه حصة من أسهمه، لكن المحادثات وصلت الى طريق مسدود. ويأتي قرار وضع الوصاية على مصرف الوركاء في وقت ادخل المركزي آلية جديدة تشترط سحب العملة الصعبة على أساس أهمية المشاريع التنموية في البلاد، بعد أن انتشرت انباء عن اتساع ظاهرة تهريب العملة الصعبة وخصوصا إلى إيران التي تواجه عقوبات دولية.وكشفت اللجنة المالية النيابية عن اتخاذها قرارا بإستدعاء محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي لمناقشته الأزمة المالية التي ضربت مصرف الوركاء الاهلي وآلية اعادته الى المسار الصحيح.وقرر البنك المركزي الاسبوع الماضي وضع وصايته على مصرف الوركاء، أحد اكبر المصارف بسبب تدهور سياسته المالية . وقال البنك إن فرض وصايته على مصرف الوركاء جاء لإنقاذه.

وتتلخص مهام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في البلاد، ورفع مستوى قيمة الدينار العراقي ومعالجة التضخم.

٦٠ شركة شاركت في معرض بابل الدولي

□ بابل /إقبال محمد

بمشاركة ٦٠ شركة محلية وأجنبية افتتح معرض بابل الدولي الاول على ارض المعارض في منتجع القصور الرئاسية والذي يستمر ثلاثة ايام،

وقال مدير المعرض محمد العنزي ان المعرض هو بداية لاقامة نحو ١٠ معارض على مدى السنوات الست المقبلة، وسيليه معرض ايراني تركي اميركي للنفط والغاز، موضحا ان اختيار بابل لاقامة هذا المعرض نابع من اهميتها التاريخية والاقتصادية والجغرافية، لافتا الى ان معظم الشركات الاجنبية المشاركة هي من الصين وتركيا والسويد. الى ذلك وصف رئيس هيئة استثمار بابل المهندس علاء حربة المعرض بأنه خطوة جيدة على طرق الاستثمار والترويج للشركات المحلية والتفاعل مع الشركات الأجنبية.من جهته اعلن المدير العام للشركة العامة للمعارض صادق حسين ان الوزارة ملتزمة بتقديم كل الدعم لمحافظة بابل من اجل اقامة المعارض على ارضها لأنها محافظة فقيرة في ثرواتها ولكنها محافظة تاريخية وسياحية، مبينا ان اقامة المعارض هي مدخل أساسي لترويج الاستثمار والمشاريع المختلفة وتقلل الكثير من الوقت والمال والجهود لأننا نستطيع ان نرى كل المشاريع والامكانيات العلمية والهندسية لدى الشركات من خلال المعارض، هذا وحضر الاحتفال ممثلون لوزراء الصناعة والزراعة والتجارة ووكيل وزير التجارة وعدد من اعضاء مجلس النواب واعضاء مجلس المحافظة وهيئات وغرف التجارة في الفرات الأوسط ومدراء الدوائر.

مجلس البصرة يعيد النظر في الخطة الاستثمارية

□ البصرة /متابعة المدى

أكد رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي ارجاع موازنة الخطة الاستثمارية إلى المحافظة التي عرضت في الاسبوع الماضي نظرا لافتقارها الى المعايير القانونية الصحيحة، لافتا الى وجود ضعف في دائرة العقود الحكومية.وقال السليطي بحسب (الفرات نيوز): إن الخطة تفتقر الى المعايير القانونية الصحيحة وأهم هذه المعايير هو التوزيع العادل على الاقضية والنواحي.واضاف السليطي أن المادة (٢١) من القانون عززت بمادة في قانون الموازنة لسنة ٢٠١٢ هذه المادة تلزم المحافظات بتوزيع التخصيصات على الاقضية والنواحي بحسب النسب السكانية".

وكشف السليطي عن الاتفاق على تشكيل لجنة من شأنها أن تعيد النظر في هذه الخطة وترسل المقترحات الى المحافظة"، لافتا الى أن "الاسبوع المقبل قد يشهد المصادقة على المشاريع".وتابع :إن هذه الخطة لا تتوفر فيها المعايير القانونية من حيث التوزيع"، مؤكدا أن "هناك مشاريع ليست ذات اولولية"، مشددا على "ضرورة ان تكون هناك مشاريع أكثر أولوية يفترض أن تدرج في الخطة".

ونوه السليطي الى أن "هذه الخطة لا تنسجم مع رؤية الادارات المحلية في الاقضية والنواحي"، مشددا على "وجود ضعف في دائرة العقود الحكومية في محافظة البصرة منذ فترة طويلة"، لافتا إلى "أننا شخصنا هذا الضعف منذ فترة طويلة".وبين السليطي : إن الضعف يكمن من اعداد الخطط اللازمة فلا يوجد تواصل بالمعلومة ولا مقارنات ودراسات تبين حجم المشاريع السابقة والمشاريع المستقبلية ودراسات الجدوى.

أكثر من ٦٨ مليون دولار حجم التداول للشهر الماضي في البورصة

□ بغداد /قيس عيدان

كشف التقرير الشهري الصادر عن سوق العراق للاوراق المالية لشهر شباط الماضي للعام الحالي عن أجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر الماضي ليصل الى (٤٦,٠٤٠) مليار سهم أي بمعدل (٢,٣٠٢) مليار سهم في الجلسة الواحدة مرتفعا بنسبة (٨٨,١٪) عن شهر كانون الثاني .وقالت مدير قسم الاعلام والعلاقات في السوق جيمي افهم لـ(المدى) أن حجم التداول قد بلغ (٨١,٧٣٨) مليار دينار وهي تعادل (٦٨,١١٥) مليون دولار أي بمعدل (٣,٤٠٥) مليون دولار للجلسة الواحدة لشهر شباط مرتفعا بنسبة (٩٨,٥٪) عن شهر كانون الثاني . فيما بلغ عدد العقود المنفذة (١٤٠٠٦) عقود اي بمعدل (٧٠٠) عقد للجلسة الواحدة مرتفعا بنسبة (٢٤,٤٪) عن شهر كانون الثاني . وبهذه المؤشرات اقفل مؤشر اسعار الاسهم المتداولة على (١٢٢,٥٥) نقطة في جلسة ٢٠١٢/٢/١ مرتفعا بنسبة (٠,٧٣٪)عن آخر جلسة من شهر كانون الثاني ولكن المؤشر حقق ارتفاعا في جلسات وانخفاضا في جلسات اخرى خلال الشهر لتسجل قيمة اقفاله في آخر جلسة ١٢١،٣٦ نقطة منخفضا بنسبة ٠,١٦٪ عن اول جلسة من الشهر ومرتفعا بنسبة (٠,٥٨٪) عن قيمة اقفاله في اخر جلسة من شهر كانون الثاني . التقرير اوضح ايضاً عن عدد الاسهم المتداولة شراءً من قبل غير العراقيين خلال شهر شباط اكثر من (٧,١٧١) مليار سهم مرتفعا بنسبة (٧٩٣,٨٪) عن الشهر السابق ، وبلغ عدد الاسهم المباعة من قبل غير العراقيين خلال شهر كانون الثاني اكثر من (٨١٩,٧٣٢) مليون سهم منخفضا بنسبة (٤٤,٩٪) عن الشهر السابق . فيما بلغت قيمة الاسهم المتداولة شراءً من قبل غير العراقيين (١٣,٨٦٥) مليار دينار مرتفعا بنسبة (٦٦٤٪) عن الشهر السابق وتجاوزت قيمة الأسهم المباعة من قبل غير العراقيين (١,٥٨٥) مليار دينار منخفضا بنسبة (٢١,٦٪) عن الشهر السابق وقد تم تنفيذ (١١١٢) عقد شراء من أصل العقود المنفذة خلال الشهر مرتفعا بنسبة (١٣٣٪) عن الشهر السابق وتنفيذ (٦٢٦) عقد بيع من اصل العقود المنفذة خلال الشهر مرتفعا بنسبة (٢٦,٧٪) عن الشهر السابق . التقرير اضاف الى انه تم عقد جلستين إضافيتين (بعد الساعة ١٢ ظهرا) وفقا لاجراءات تنفيذ الصفقات الكبيرة عقدت الاولى بتاريخ ٢/٦ تم خلالها تنفيذ صفقة واحدة على اسهم مصرف الشمال بعدد اسهم تجاوز (١٩,٠٤٢) مليار سهم وعقدت الثانية بتاريخ ٢/٧ تم خلالها تنفيذ صفقتين على اسهم مصرف الشمال بعدد اسهم تجاوز (٢,٥٧٤) مليار سهم . كما ارتفعت اسعار اسهم (٣٩) شركات مقارنة بأسعار اغلاقها في شهر كانون الثاني . فيما انخفضت اسعار اسهم (٢١) شركة مقارنة بأسعار اغلاقها في شهر كانون الثاني . كما ذكر التقرير ان عدد الشركات المتداولة اسهمها (٦٦) شركة من اصل (٨٧) شركة مدرجة في البورصة . ولا تزال (١٩) شركة خارج التداول ، وبهذه المؤشرات اقفل مؤشر اسعار الاسهم المتداولة على (١٢٢,٥٥) نقطة في جلسة ٢٠١٢/٢/١ مرتفعا بنسبة (٠,٧٣٪)عن آخر جلسة من شهر كانون الثاني ولكن المؤشر حقق ارتفاعا في جلسات وانخفاضا في جلسات اخرى خلال الشهر لتسجل قيمة اقفاله في آخر جلسة ١٢١،٣٦ نقطة منخفضا بنسبة ٠,١٦٪ عن اول جلسة من الشهر ومرتفعا بنسبة (٠,٥٨٪) عن قيمة اقفاله في آخر جلسة من شهر كانون الثاني بلغ عدد العقود المنفذة (١٤٠٠٦) عقود اي بمعدل (٧٠٠) عقد للجلسة الواحدة مرتفعا بنسبة (٢٤,٤٪) عن شهر كانون الثاني .

البورصة / أرشيف